Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 52, No. 2, 2025

Deanship of Scientific Research

Al-Zanjani's (D. 655 AH) Grammatical Views on Accusative Nouns: A Descriptive and Analytical Study

Mohammed Hussein Abbas *, Saadoun Ahmed Ali Al- Rubaie

Arabic Language Department, College of Arts, Al-Iraqia University

Received: 30/8/2023
Revised: 28/11/2023
Accepted: 13/2/2024
Published online: 19/12/2024

* *Corresponding author:*
mh5600006@gmail.com

Citation: Abbas, M. H., & Al-Rubaie, S. A. A. (2024). Al-Zanjani's (D. 655 AH) Grammatical Views on Accusative Nouns: A Descriptive and Analytical Study. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *52*(2), 551–561. https://doi.org/10.35516/hum.v52i2.5584

© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: Shedding light on a grammar scholar in the seventh century AH. He had an educational grammatical system that he wanted to explain to students. He found that it was difficult for them to do so, so he changed it and wrote his explanation, "Al-Kafi fi Sharh Al-Hadi."

Methods: This research has followed a descriptive and analytical approach based on tracking Zanjani's grammatical opinions on accusative nouns in his book (Al-Kafi fi Sharh al-Hadi). Balancing them with the opinions of ancient and modern grammarians.

Results: That Al-Zanjani was not merely a transmitter of opinions or an imitator of the grammarians who preceded him. Rather, he added a lot of clarification and detail to grammatical issues, in an easy and accessible way. However, at some points he fell into contradiction. His goal, which he promised would be an easy educational explanation, as while presenting grammatical issues, he referred some of them to the circle of grammatical disagreement between the Basrans and the Kufans.

Conclusions: Al-Zanjani, in some places, fell into conflict, contrary to his purpose, which he promised that his explanation would be educational and easy, as during the presentation of grammatical issues, he referred some of them to the circle of grammatical disagreement between the Basrans and the Kufans, and there is no doubt that diving into the circle of grammatical disagreement takes him away from the educational approach that he planned for his book.

Keywords: Al-Zanjani, explanation, Modernists, grammatical opinions, accusative nouns.

آراء الزنجاني(ت: 655هـ) النحوية في الأسماء المنصوبة: دراسة وصفية تحليلية

محمد حسين عباس*، سعدون أحمد علي الربعي

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة العراقية

ملخّص

الأهداف: تسليط الضوء على عالم من علماء النحو في القرن السابع الهجري، كان له منظومة نحوية تعليمية أراد شرحها لطلاب العلم، فوجد أنّه يشقّ عليهم أمرها، فعدل عنها، وألّف شرحه "الكافي في شرح الهادي".

المنهجية: اتّبع البحث منهجًا وصفيًّا تحليليًا قائمًا على تتبع آراء الزنجاني النحوية في الأسماء المنصوبة في كتابه (الكافي في شرح الهادي)، وموازنتها بآراء النحويين القدماء والمحدثين.

النتائج: توصل البحث إلى عدد من النتائج أبرزها أنَّ الزنجانيّ لم يكن مجرَّد ناقل للآراء أو مقلّدٍ لمَن سبقه من النحويين، إنّما أضاف الكثير من التوضيح والتفصيل للمسائل النحوية، بطريقة سهلة ميسّرة، بيدَ أنّه وقع في بعض المواضع في تعارض خلاف مقصده الذي وعد بأن يكون شرحه تعليميًا ميسرًا، إذ كان في أثناء عرض المسائل النحوية يحيل بعضها إلى دائرة الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين.

الخلاصة: وقع الزنجاني في بعض المواضع في تعارض خلاف مقصده الذي وعد بأن يكون شرحه تعليميًا ميسرًا، إذ كان أثناء عرض المسائل النحوية يحيل بعضها إلى دائرة الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، ولا ريب أنَّ الغوص في دائرة الخلاف النحوي يبعده عن المنهج التعليمي الذي اختطه لكتابه.

الكلمات الدالة: الزنجاني، شرح، المحدَثون، الآراء النحوية، الأسماء المنصوبة.

المقدمة

الحمد لله لما أنعم، وأسبغ من الخير وأكرم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم، أمّا بعدُ:

فاللغة العربية واسعة الرحاب، كثيرة الفنون والعلوم والآداب، اشتغل فيها العلماء القدماء والمحدثون ولم يبلغوا غاية منتهاها، فصنّفوا وألّفوا في علومها الكتب والدواوين، والمتون والشروح والمختصرات، وأبو المعالي عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني"ت655ه)" واحد من العلماء الذين ألّفوا مختصرًا في علمي النحو والصرف سمّاه "الهادي لذوي الألباب في علم الإعراب"، ثم شرحه فبرع وأبدع وصنف وكفى، فألّف كتابه النفيس "الكافي في شرح الهادي".

ولأهمية بيان آراء الزنجاني النحوية في الأسماء المنصوبة التي تضمنها هذا الكتاب، جاء هذا البحث مقسّمًا على مبحثين: وسمنا الأول منهما بـ "الزنجاني وكتابه: نظرة تعريفية"، أما المبحث الثاني فقد وسمناه بـ"الآراء النحوية للزنجاني في الأسماء المنصوبة: دراسة وصفية تحليلية"، تناولنا فيه خمس مسائل نحوية وكان مسوغ اختيار هذه المسائل أنّها جزء من أطروحة دكتوراه تحت عنوان: "آراء الزنجاني النحوية في الأسماء المنصوبة". وانتظمت خاتمة البحث أبرز النتائج التي توصلنا إليها.

المبحث الأول: الزنجاني وكتابه: نظرة تعريفية

أولًا: سيرة الزنجانيّ

1-كُنيته واسمه ولقبه:

هو "أبو المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الخَرجي الزنجاني" (الزنجاني- دراسة المحقق-، 2020م، 32/1) وهذا ما نصَّ عليه الزنجانيّ بخط يده في آخر كتابه "الكافي في شرح الهادي"(الزنجاني- دراسة المحقق، 2020م، 33/1).

2-مولده ونشأته وعلمه:

لم تذكر لنا المصادر التي ترجمت للزنجانيّ سنة ميلاده، وأنَّ كل ما تحصَّل عن نشأته أنَّه قد تربّى في بيت علم وفضل، إذ كان والده فقيهًا شافعيًّا وإمامًا لغويًّا وصرفيًّا(كحالة، د. ت، 57/1)، وأنَّه قد تمرّس على التأليف مقتديًا بوالده (الزنجاني- دراسة المحقق-، 2020م، 37/1)، وذكر المؤرخ ابن الفوطي أنَّ الزنجانيّ كان عالمًا أديبًا حكيمًا، عارفًا بالمنقول والمعقول، وأنَّه كان عالمًا باللغة والنحو والتصريف وعلم المعاني والبيان والقوافي والعروض، وعلم التفسير والقراءات والفقه (ابن الفوطي، 1416ه، 247/1).

3-وفاته:

تُوفِّيَ الزنجانيّ ببغداد في سنة "655ه" (حاجي خليفة، 1941م، 1139/2).

ثانيًا: كتابه"الكافي في شرح الهادي"

ألّف الزنجانيّ كتابه "الكافي في شرح الهادي"- موضوع البحث- عندما استقر في محطته الأخيرة بغداد، وقد انتهى منه في ذي الحجة سنة "654ه" (حاجي خليفة، 1941م، 2027/2)، وهو في الأصل كتابان، الأول: اسمه "الهادي لذوي الألباب في علم الإعراب"، والذي عرَّفه الزنجانيّ بنفسه قائلاً: "هذا مختصر هادٍ لذوي الألباب إلى علم الإعراب، أمليته لبعض أعزّة أحباب، سالكًا فيه سبيل الإيضاح مع الاختصار" (الزنجاني- دراسة المحقق-، 2020م، 26/1). ثم وضع له شرحًا سمّاه "الكافي في شرح الهادي"، يقول فيه: "... لكن المختصر الذي سميته بـ"الهادي"، قد شغف به علماء الدهر، وفقهاء العصر، كان يرغبهم في حفظه نَزَارَةُ حجمه وغزارة علمه، ويصدّهم عنه صعوبة إدراكه، وعسر فهمه" (الزنجاني- دراسة المحقق-، 2020م، 26/1).

وهذا العسر في فهم مختصره "الهادي لذوي الألباب في علم الإعراب"، فضلًا عن صعوبة إدراكه هو الذي دفعه ليضع له شرحًا مفصلًا، سمّاه "الكافي في شرح الهادي"؛ لتيسير فهم قواعد اللغة العربية على المتعلمين، إذ يقول في مقدمته: "فسألني من لا يمكن أن يُرد سؤاله لأتجشم عبء ما طلب واحتماله، أنْ أملي له شرحًا موجزًا أجلو به صدأه عند ذوي الألباب، وأفتح الباب المستغلق منه على الطلاب، فأجبته إلى سؤاله وأسعفته بمراده، وأمليت على إكداء قريحتي، ونضوب رويتي هذا الكتاب وفق مراده جامعًا فيه بين الأحكام الصحيحة، والتعاليل الصريحة، والشواهد الغزيرة، والمسائل العزيزة" (الزنجاني- دراسة المحقق-، 2020م، 30/1).

المبحث الثاني: الآراء النحوية للزنجاني في الأسماء المنصوبة: دراسة وصفية تحليلية

أولًا: إعراب "نفسه" في قوله تعالى: "**وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ**"(سورة البقرة: 130).

ذكر الزنجانيّ أنَّ كلمة "نفسه في قوله تعالى: "**وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ**"، عند الكوفيين تمييز، وعندنا المراد: "سفه في نفسه"، فحُذف الجار للعلم بموضعه. ويجوز أنْ يكون "سَفِهَ" ضُمِّنَ معنى "جَهِلَ"، فتعدّى؛ لأنَّ الفعل غير المتعدي إذا ضُمِّنَ معنى الفعل المتعدّي

جرى مجراه في التعدّي"(الزنجاني، 2020م، 857/2). نلحظ أنَّ الزنجانيّ قد ذكر ثلاثة آراء للنحويين في نصب كلمة "نفسه"، يمكن بيانها على النحو الآتي:

1- نسب الزنجاني إلى الكوفيين أنَّ كلمة "نفسه" عندهم "تمييز". وهذا ما نجده عند الفرّاء الذي ذهب إلى أنَّ "نفسه" منصوبة على التمييز، مستدلًا بهذه الآية الكريمة ومثيلاتها على جواز مجيء التمييز معرفة، وذلك بقوله: "وقوله: **"إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ"**(سورة البقرة: 130)، العرب توقع "سَفِه" على "نفسه" وهي معرفة. وكذلك قوله:**"بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا"** (سورة القصص: 58)، وهي من المعرفة كالنكرة؛ لأنَّه مفسّر، والمفسّر في أكثر الكلام نكرة، كقولك: "ضِقت به ذَرْعًا"، وقوله: **"فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا"**(سورة النساء: 4)، فالفعل للذرع؛ لأنّك تقول: ضاق ذرعي به، فلمّا جعلت الضيق مسندًا إليك فقلت: ضقت، جاء الذّرع مفسرًا؛ لأنَّ الضيق فيه، كما تقول: هو أوسعكم دارًا. دخلت الدار لتدلّ على أنَّ السعة فيها لا في الرجل، وكذلك قولهم: "قد وجعت بطنك"، و"وثّقت رأيك"..."(الفرّاء، د.ت، 79/1).

وأنَّ رأي الفرّاء هذا مخالف لمذهب البصريين،(سيبويه، 1988م، 205/1؛ المبرّد، د.ت، 32/3؛ الزجّاج، 1988م، 210/1؛ ابن السرّاج، 1988م، 223/1؛ النحّاس، 1421ه، 79/1) في عدم جواز مجيء التمييز معرفة، فقد صرّح سيبويه بذلك قائلًا: "انتصب الوجهُ في قولك: (هو أحسنُ منه وجهًا)، ولا يكون إلّا نكرةً" (سيبويه، 1988م، 205/1).

ومع أنَّ رأي الفرّاء هذا مخالف لرأي البصريين الذين ينسب الزنجانيّ نفسه إليهم- وذلك بقوله "أصحابنا" في معرض حديثه عن توجيه إعراب كلمة "نفسه" في الآية الكريمة- فإنَّ الزنجانيّ لم يردّ عليه والتزم السكوت حياله. على الرغم من أنَّه قد ردّ على قول الفرّاء غير واحد من النحويين البصريين القدماء، ومنهم الزجاج، إذ يقول: "وقال بعض النحويين: إنَّ (نفسه) منصوب على (التفسير)، وقال (التفسير) في النكرات أكثر نحو: (طاب زيدٌ بأمره نفسًا)، و(قَرَّ به عيْنًا). وزعم أنَّ هذه المُفَسِّرات المعارف أصل الفعل لها ثم نُقل إلى الفاعل نحو: (وجِعَ زيدٌ رأسَه)، وزعم أنَّ أصل الفعل للرأس وما أشبهه... قال أبو إسحاق: وعندي أنَّ معنى التمييز لا يحتمل التعريف؛ لأنَّ التمييز إنَّما هو واحد يدلّ على جنسٍ أو خلةٍ تخلص من خلال، فإذا عرّفه صار مقصودًا قصده، وهذا لم يَقلهُ أحدٌ ممن تقدم من النحويين"(الزجاج، 2020م،210/1). وكذلك ردّ عليه النحاس، قائلًا: "وقول الفرّاء: إنَّ (نفسَهُ) مثل: (ضقت به ذرعًا) محال عند البصريين؛ لأنّه جعل المعرفة منصوبة على التمييز... فإنْ جئت بمعرفة زال معنى التمييز؛ لأنَّك لا تبيّن بها ما كان من جنسها"(النحاس، 1421ه،1/ 79).

2- انتصب "نفسه" على إسقاط حرف الجر- أي على نزع الخافض-، والتقدير: "سَفِه في نفسه"، فلمّا سقط حرف الجر نُصب ما بعده، ونظير ذلك قوله تعالى: **"وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ"**(سورة البقرة: 235)، أي: على عقدة النِّكاح. وكقولهم: "ضُرِبَ عبدُ الله الظهرَ والبطنَ"، ومعناه: على الظهر والبطن. وكما قالوا: "دخلتُ البيتَ"، وإنّما هو: دخلتُ في البيتِ(الأخفش، 1990م، 157/1؛ الزجّاج، 1988م، 210/1؛ النحّاس، 1421ه، 263/1).

3- إنّ "نفسه" مفعول به، ولكن على تضمين الفعل "سفِهَ" معنى فعل يتعدّى، فقدّره أبو عبيدة بمعنى: أهلك نفسه (أبو عبيدة، 1381ه، 56/1)، وقدّره الزجّاج بمعنى: جَهِلَ نفسه، أي: لم يفكّر في نفسه (الزجّاج، 1988م، 211/1). ومن المحدَثين مَن تابعهم في ذلك ومنهم عباس حسن، إذ يقول: وجاز تضمين اللازم المتعدي مثل: "سَفِهَ نفسَهُ"، فإنّه متضمن لـ"أهلك" (حسن، د.ت، 565/2).

وثمّة رأيان آخران في إعراب كلمة (نفسه) في الآية الكريمة- لم يذكرهما الزنجاني- وهما:

أحدهما: إنَّ (نفسه) مفعول به للفعل (سَفِهَ)؛ لأنَّ (سَفِهَ) بكسر الفاء، يتعدّى بنفسه كما يتعدى (سَفَّه) بفتح الفاء والتشديد، إذ روي عن يونس بن حبيب أنّها لغةٌ(الأخفش، 1990م،157/1). وهو اختيار الزّمخشري مبينًا أنَّ معنى (سَفِهَ نَفْسَهُ): امتهنها واستخف بها(الزمخشري،1407ه،189/1)، مستشهدًا على تعدّي الفعل (سَفِهَ) بنفسه بالحديث النبوي الشريف: "الكِبْرُ أَنْ تَسْفَهَ الحَقَّ وَتُغْمِضَ النَّاسَ"(أبي داود، د.ت،59/4). والآخر: انتصب (نفسه) على أنَّه توكيد لمؤكَّدٍ محذوفٍ، تقديره: (سَفِهَ قوله نفسَه)، فحُذف المؤكَّد، قياسًا على النعت والمنعوت(أبوحيان،1420ه،628/1).

وبالرجوع إلى نصّ الزنجاني نجد أنّه اكتفى بإيراد رأي الكوفيين والبصريين في هذه المسألة من دون ترجيح، والذي يبدو لنا أنَّ مذهب يونس والزمخشري له حظ من النظر؛ لأنَّ المعنى على تقديرهم أقرب إلى الفهم، فضلًا عن ورود السماع به.

ثانيًا: إعراب"أبا" في قول العرب: "لا أبا لك"

ذكر الزنجانيّ ثلاثة آراء للنحويين في توجيه إعراب كلمة "أبا" في قولهم: "لا أبا لك"، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

الرأي الأول: يقول الزنجانيّ: "قولهم: لا أبا لك، إنْ كان على لغة مَن قال: "هذا أباك"، و"رأيتُ أباك"، و"مررتُ بأباك"، فيكون الاسم مبنيًّا على الفتح، إلّا أنَّ الألف لا يُفتح"(الزنجاني، 2020م، 584/1). وعلى وفق هذا الرأي يكون إعراب: "أبا" اسم "لا" النافية للجنس مبني على فتح مقدر على الألف، و"لك": متعلق بالخبر المحذوف (ابن هشام، د.ت، 7/2)، أي: إنَّ "أبا" غير مضافة، وأنَّ حرف "الألف" فيها ليست "ألف" الإعراب، إنّما هي ألف المقصور، على لغة مَن يلزم الأسماء الستة "الألف"، ويعربها بحركات مقدّرة عليها رفعًا ونصبًا وجرًّا. ومع أنَّ الزنجانيّ لم ينسب هذا الرأي إلى أحد فقد نسبت بعض المصادر هذا الرأي إلى أبي علي الفارسي، وابن الطراوة (أبو حيان، 1998م، 1302/3؛ السيوطي، د.ت، 522/1). واختار السيوطي هذا الرأي؛ لأنَّ فيه خلاصًا من التأويل والزيادة والفصل بين المضاف والمضاف إليه (السيوطي، د.ت، 522/1).

والرأي الثاني: يقول الزنجانيّ: "قيل: مُطِلت الفتحة فنشأت عنها "الألف"، وهو ضعيف؛ لأنَّ الإشباع من أحكام الضرورات" (الزنجاني، 2020م، 585/1). وأنَّ هذا الرأي الذي ضعفّه الزنجانيّ هو أحد آراء أبي البقاء العكبري(العكبري، 1995م، 241/1) التي ذكرها في توجيه إعراب هذه المسالة.

أمّا الرأي الثالث: فيقول الزنجانيّ: "وإنْ كان على اللغة الفصيحة، وهي: "هذا أبوك"، و"رأيتُ أباك"، و"مررتُ بأبيك"، فحقّه أنْ تقول: لا أبَ لك... وكذلك: لا يَدَيْنِ له بالشرّ، ولا ناصِرَيْنِ له"(الزنجاني، 2020م، 584/1). ثم يُزيد معللًا: "وهذه هي اللغة الفصحى؛ لأنَّ ألف "أب"، ونون المثنى والمجموع، إنّما يثبت ملك، وتحذف هذه عند الإضافة، و "اللام" يبطلها، كما تقول: "غلام لك"، ألا ترى أنَّ الاسم يعود نكرة"(الزنجاني، 2020م، 585/1).

وكان هذا الرأي اختيار الزنجانيّ، وذلك بقوله: "الصحيح أنَّ "الأب" منصوب بـ "لا"، و"الألف" فيه هي التي في قولك: "رأيتُ أباك"، وكأنّ أصله: لا أباك... ولأنَّ "أباك" معرفة؛ لإضافته إلى كاف المخاطب، و "لا" لا تعمل في المعرفة، فأقحموا "اللام" بين المضاف والمضاف إليه... فقالوا: لا أبا لك، فهذه "اللام" معتد بها من حيث إنَّها جعلت المنفي نكرة؛ لقطعها إياه عن الإضافة، وغير معتد بها من جهة ثبوت "الألف" التي لا تثبت إلّا في حالة الإضافة"(الزنجاني، 2020م، 585/1).

وعلى هذا الرأي يكون إعراب "أبا" اسم "لا" منصوبًا، وعلامة نصبه الألف؛ لأنَّه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف في "لك" مضاف إليه؛ و"اللام": زائدة بين المضاف والمضاف إليه؛ لتأكيد معنى الإضافة، والإضافة -هنا- غير محضة؛ فلا تفيد تعريفًا (ابن هشام، د.ت، 7/2)؛لأنَّ "الأب" لا يكون إعرابه بالحروف إلّا في حال إضافته إلى غير متكلّم، فلمّا نُصِبَ بالألف دلّ على إضافته، ثم أُقحمت "اللام"، فلم يكن لها تأثير في خفض "الكاف" إلَّا تأكيد معنى الإضافة (ابن يعيش، 2001م، 347/1). فزيادة "اللام" في "لا أبا لك" قد أفادت أمرين: أحدهما: تأكيد الإضافة. والآخر: لفظ التنكير، لفصلها بين المضاف والمضاف إليه. فـ "اللام" مقحمة غير معتَدّ بها من جهة ثبات "الألف" في "الأب", ويُعْتَدّ بها من جهةِ تهيئة الاسم لعمل "لا" فيه؛ لأنَّ عمل "لا" في هذا الاسم يوجب التنكير، وهذه "اللام" مزيلة لصورة الإضافة التي تعرّف الاسم(ابن يعيش، 2001م، 104/2). وعلى هذا يكون خبر"لا" محذوفًا، والتقدير: لا أباك موجود (ابن هشام، د.ت، 7/2). وهذا هو مذهب جمهور النحويين (سيبويه، 1988م،206/2؛ ابن السرّاج، 1988م، 389/1؛ ابن يعيش، 2001م، 347/1؛ ابن مالك، 1990م، 60/2؛ أبو حيان، 1998م، 1302/3؛ السيوطي، د.ت، 522/1) في هذه المسألة.

ولم يرتضِ رأيَ الزنجانيّ الذي كان موافقًا لمذهب جمهور النحويين طائفة من النحويين المتأخرين عنه والمحدثين، إذ يقول فيه ابن مالك: "وهذا القول- وإنْ كان قول أكثر النحاة- فلا أرتضيه؛ لأنَّ الإضافة التي ادعيت في الأمثلة المشار إليها إمَّا محضة وإمَّا غير محضة، فإنْ كانت محضة لزم كون اسم لا معرفة، وهو غير جائز، ولا عذر في الانفصال باللام، لأن نية الإضافة محضة كافية في التعريف، مع كونه غير مهيأ للإضافة... وما نحن بسبيله مهيّأ للإضافة، فهو أحق بتأثير نية الإضافة. وإنْ كانت الإضافة المدعاة غير محضة لزم من ذلك مخالفة النظائر؛ لأنَّ المضاف إضافة غير محضة لابُدَّ من كونه عاملًا عمل الفعل؛ لشبهه به لفظا ومعنى..."(ابن مالك، 1990م، 60/2). وكذلك لم يرتضِه السيوطي لما فيه من التأويل والزيادة والفصل بين المضاف والمضاف إليه (السيوطي، د.ت، 522/1).

ولم يرتضِه من المحدثين عباس حسن؛ لأنَّه يرى أنَّ في هذا الإعراب خروجًا عن القواعد النحوية العامة التي تقضي بأنَّ المضاف يعمل في المضاف إليه. وفيه أيضًا أن اسم "لا" النافية للجنس وقع معرفة؛ لإضافته إلى الضمير، مع أن اسم (لا) المفرد لا يكون معرفة. ونعت عباس حسن أصحاب هذا الرأي بأنَّ حجّتهم كانت ضعيفة وغير مقنعة(حسن، د.ت، 116/1) "حيث قالوا: إنَّ كلمة "أبا" ذات اعتبارين؛ فهي بحسب الظاهر غير مضافة لوجود الفاصل بينهما، فهي باقية على التنكير، وليست معرفة؛ والإضافة غير محضة، وإذن لا مانع من أنْ تكون اسم "لا" النافية للجنس. وكان حقّها البناء على الفتح؛ لكنّها لم تبنَ للاعتبار الثاني؛ وهو مراعاة الحقيقة الواقعة التي تقضي بأنَّها مضافة؛ فنُصِبَتْ بالألف لهذا، وصارت معربة لا مبنية"(حسن، د.ت، 116/1). ثم يضيف قائلًا: "وكلّ هذا كلام ضعيف، ويزداد ضعفه وضوحًا حين نراه لا يصلح في بعض الحالات، ولا يصدُق عليها، كالتي في قولهم: "لا أبا لي"، فقد وقعت كلمة: "أبا" في الأسلوب معربة بالحرف، فإنْ اعتبرناها مضافة في الحقيقة لـ"ياء" المتكلّم لم يصح إعرابها بالحرف؛ لأنَّ المضاف من الأسماء الستة لـ"ياء" المتكلّم لا يصح إعرابه بالحرف. وإنْ اعتبرناها غير مضافة أصلًا مراعاة للظاهر- بسبب وجود حرف "اللام" الفاصل- لم يصح إعرابها بالحرف أيضًا، فهي على كلا الاعتبارين لا تعرب بالحرف" (حسن، د.ت، 116/1). ثم يفصح عن اختياره، قائلًا: "وأحسن رأي من النواحي المختلفة هو اعتبار كلمة: "أبا" اسم "لا"، وغير مضافة، بل مبنية على "الألف" على لغة من يلزم الأسماء الستة "الألف" دائمًا في جميع الحالات، وأنَّها خالية من التنوين بسبب هذا البناء"(حسن، د.ت، 116/1).

ويبدو لنا أنَّ عباس حسن كان موفّقًا إلى حدٍّ كبير في رفضه لهذا الرأي؛ لأنَّ حجّتهم مجافية للواقع إذ كيف يمكن للإضافة أنْ تكون، وألّا تكون في آنٍ واحدٍ في التركيب نفسه؟

واختار الدكتور فؤاد علي مخيمر هذا الرأي أيضًا في إعراب كلمة"أبا" في هذا التركيب على لغة من يلزم الأسماء الخمسة "الألف" دائمًا، إذ يرى أنَّه أتمّ الآراء وأرجحها؛ لضبطه للمعنى المراد من التركيب(مخمير، 1989م، ص 100). وفضّل هذا الرأي أيضًا يوسف الشيخ محمد البقاعي- محقق كتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)-؛ لأنّه أفضل وأقرب إلى الصواب (ابن هشام، الحاشية (5)، د.ت، 7/2). وكذلك كان اختيار مصنفَي كتاب "المعجم الوافي في أدوات النحو العربي" (الحمد، الزغبي، 1993م، ص247).

ثالثًا: تقديم الحال على الفعل المتصرف العامل فيها

ذكر الزنجانيّ في حديثه عن العامل في الحال أنَّه "لابُدَّ للحال من عامل؛ لأنَّها معربة، فاختلافها لا يكون إلّا بعامل، وحقُّ العامل التقديم؛ لأنَّه المؤثِّر، فله القوة والفضل، وحقُّ المعمول أنْ يكون متأخرًا؛ لأنَّه محلٌّ لتأثير العامل فيه، وداخل تحت حكمه، وقد يُعكس للتوسع في الكلام"(الزنجاني، 2020م، 810/2). ويزيد قائلًا: "العامل في الحال: إنْ كان فعلًا، فإنْ كان غير متصرف، وهو"حبذا، ونعم، وبئس، وفعل التعجب"، فتقول: "حبذا زيدٌ قائمًا"، و"حبذا قائمًا زيد"، فلا يجوز تقديمه عليه؛ لأنَّه لم يتصرّف في نفسه، فلم يتصرّف في معموله... ويجوز تقديم الحال على الفعل، تقول: جاء زيدٌ راكبًا، و راكبًا جاء زيدٌ، و ضاحكًا يركب زيدٌ، و مسرعًا دحرج الحجر. قال سُويد بن أبي كاهل اليَشْكُري(اليَشْكُري، 1972م، ص31):

مُزْبِدًا يَخْطِرُما لمْ يَرَني فإذا أسمَعْتُهُ صوتي انْقَمَعْ

ومن كلامهم: شتّى تعودُ الجَلَبَةُ" (الزنجاني، 2020م، 810/2). ويتضح من نصّي الزنجانيّ أنَّه أراد أنْ يُبيّن أنَّ الأصل في الحال أنْ تتأخر عن عاملها، وأنَّ السبب في ذلك يرجع إلى قوة العامل، وتأثيره فيها، لكنّه يذكر أنَّ الكلام قد يُعكس، أي: أنْ تتقدم الحال على عاملها الفعل؛ لغرض التوسع في الكلام. ثُمَّ يقرر الزنجانيّ عدم جواز تقديم الحال على الفعل غير المتصرف العامل فيها؛ لعدم تصرفه، أمَّا إذا كان الفعل متصرفًا فيجوز-عنده- تقديم الحال عليه مطلقًا؛ وذلك لتصرفه، أي: إنَّ قوة العامل المتصرف هي التي سوّغت تقديم الحال عليه. ويبدو جليًّا تأثر الزنجانيّ بنظرية العامل في توجيه هذه المسألة وتقرير حكمه النحوي فيها، مستشهدًا على ذلك بالبيت الشعري وبالمثل العربي المذكورين آنفًا.

ونلحظ أنَّ الزنجانيّ قد ذكر رأيًا واحدًا من أصل أربعة آراء ذكرها علماء العربية في مسألة تقديم الحال على الفعل المتصرف العامل فيها، يمكن بيانها على النحو الآتي:

1- إنَّ الحال يجوز أن تتقدّم على الفعل المتصرف العامل فيها مطلقًا، وهذا رأي البصريين(الأنباري، 1961م، 217/1؛ العكبري، 2011م، ص383) الذين كان الزنجانيّ متابعًا لهم في رأيهم هذا.
2- عدم جواز هذا التقديم إذا كان صاحب الحال اسمًا ظاهرًا نحو: "راكبًا جاء زيدٌ"، ويجوز مع المضمر نحو: "راكبًا جئتُ"(ابن السرّاج، 1988م، 215/1؛ الأنباري، 1961م، 217/1؛ العكبري، 2011م، ص383)، وهذا رأي الكوفيين (ابن السرّاج، 1988م، 215/1؛ الأنباري، 1961م، 217/1؛ العكبري، 2011م، ص383؛ أبو حيان، د.ت، 89/9؛ السيوطي، د.ت، 309/2) وقد احتجّوا على عدم جوازه مع الاسم الظاهر؛ لأنَّه يؤدّي إلى تقديم المضمر على المظهر، فإذا قلت: "راكبًا جاء زيدٌ" كان في "راكبًا" ضمير زيد، وقد تقدّم عليه، وأنَّ تقديم المضمر على المظهر لا يجوز(الأنباري، 1961م، 217/1).
3- ذهب الأخفش الأوسط إلى جواز هذا التقديم إذا لم يفصل بين الحال المتقدمة والفعل المتصرف العامل فيها بفاصل- أي: إذا تقدّمت الحال وحدها من دون صاحبها على عاملها الفعل المتصرف-، أمَّا إذا فصل بينهما بفاصل- أي: إذا تقدّمت الحال مع صاحبها على عاملها الفعل المتصرف- فلا يجوز هذا التقديم في نحو: "راكبًا زيدٌ جاء"؛ لبعدها عن العامل (أبو حيان، د.ت، 85/9؛ الأزهري، 2000م، 594/1؛ السيوطي، د.ت، 309/2).
4- ذهب الجرميّ إلى أنَّ الحال لا تتقدّم على عاملها مطلقًا المتصرف وغير المتصرف(أبو حيان، 1998م، 1581/3؛ ابن عقيل، 1405هـ، 26/2). مستندًا في ذلك إلى القياس، قياس الحال على التمييز للمشابهة بينهما، فالتمييز لا يجوز أنْ يتقدّم على عامله، وكذلك ما أشبهه وهو الحال، وأنَّ وجه الشبه بينهما، هو رفعُ الإبهام، وقد بيّن أبو علي الفارسي وجه الشبه بينهما في رفعهما للإبهام، وذلك بقوله: "وفي الحال شبهٌ من التمييز أيضًا، وذلك أنَّ قولك: "جاء زيدٌ"، يحتمل المجيء أنْ يكون على ضروب شتّى، وصفات مختلفة، فإذا قال: راكبًا، أو ماشيًا، فقد بيّن بالحال الإبهام الذي كان في المجيء. كما أنَّه إذا قال: "امتلأ الإناء ماءً"، فقد بيّن بالمفسِّر ما امتلأ منه الإناء" (الفارسي، 1969م، ص200).

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ هذا التقديم يكون لغرض من الأغراض، فقد يكون ذلك للتعجب والتفاؤل والتشاؤم والتهويل والتخصيص وغير ذلك من الأغراض. فتقول: "حضر محمدٌ ماشيًا"، فإن كان السامع يعنيه مشي محمد، وذلك كأن يكون محمد مكسور الساق أو حصل له مرض أقعده عن المشي، قدّمت ما هو أهم، وأنت بشأنه أعنى؛ لأنَّ العرب يُقدِّمون ما هو أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، فتقول: "حضر ماشيًا محمدٌ"، فإنْ كان السامع يظنّ أنَّ محمدًا حضر راكبًا لا ماشيًا، قدّمت الحال على فعلها؛ لإزالة الوهم من ذهنه ولإرادة معنى التخصيص، فتقول: "ماشيًا قدِمَ محمدُ"، أي: لم يقدم على الحال غيرها، فهو لم يقدم راكبًا مثلًا (السامرائي، 2007م، 254/1).

وأزاء هذه التعليلات والإجابات المعتبرة التي ساقها الدكتور فاضل السامرائي، نرى أنَّ ما ذهب إليه في أنَّ هذا التقديم قد يكون لغرض التعجب والتفاؤل والتشاؤم والتهويل والتخصيص وغير ذلك من الأغراض، هو المذهب الخليق بالقبول.

رابعًا: تقديم خبر(ليس) عليها

من الأفعال الناسخة (ليس)، وهو فعل جامد لا يتصرّف في نفسه تصرّف (كان)، مما جعل له أحكامًا خاصة يختلف فيها وسائر الأفعال، وقد كان بعضها مدار خلاف بين النحويين، ومن ذلك اختلافهم في مسألة تقديم خبرها عليها في نحو: (قائمًا ليس زيدٌ)، إذ يقول الزنجاني: "وأمّا (ليس) فلم يرد

خبرها مقدّمًا عليها. والكوفيون لا يجيزونه، وصوّبه الأنباري؛ لأنّها غير متصرفة، فجرت مَجرى الحروف. واضطرب كلام أبي علي فيه"(الزنجاني، 2020م، 1/ 468- 469).

نلحظ أنَّ الزنجاني قد ذكر أنَّه لم يرد في الكلام الفصيح مجيء خبر (ليس) متقدّمًا عليها، ثم نسب إلى الكوفيين أنَّهم لا يجيزون تقدّمه عليها؛ لأنَّ (ليس) فعل غير متصرف، مستندًا في ذلك إلى ما رواه أبو البركات الأنباري عن الكوفيين أنَّهم قد احتجّوا بأن "لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها؛ وذلك لأنَّ (ليس) فعل غير متصرف، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت (كان) مجراه؛ لأنَّها متصرفة... فوجب أنْ لا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف؛ لأنَّ الفعل إنّما يتصرّف عمله إذا كان متصرفًا في نفسه. فأمّا إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي أنْ لا يتصرّف عمله؛ فلهذا قلنا: لا يجوز تقديم خبره عليه"(الأنباري، 1961م، 1/ 147).

وتابعهم في ذلك بعض أقطاب أئمة النحو البصري، إذ تواترت النقول عن أخذ المُبرِّد (الفارسي، 1407ه، 280)، (ابن جنّي، د. ت، 1/ 189)، (الأنباري، 1961م، 1/ 147)، (ابن مالك، 1990م، 1/ 351)، (أبو حيان، د. ت، 4/ 178) بهذا الرأي، وهو منع تقديم خبر (ليس) عليها، مع أنّنا لم نقف على نصّ صريح للمُبرِّد يدلّ على ذلك، إنّما تحدّث المُبرِّد عن تقديم خبرها على اسمها(المبرِّد، د. ت، 4/ 195) ولم يتطرّق إلى تقديم خبرها عليها.

وكذلك كان ابن السراج متابعًا للكوفيين، ومخالفًا للبصريين فيما نُسب إليهم، فقد نصَّ صراحة على عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وذلك بقوله: "ولا يتقدّم خبر (ليس) قبلها؛ لأنَّها لم تصَرَّف تصرّف (كان)" (ابن السراج، 1988م، 1/ 89- 90).

أمَّا أبو علي الفارسي فقد كان الأولى به على وفق مذهبه القائل بحرفية (ليس) (الفارسي، 1407ه، 282- 283)أنْ يمنع تقدّم خبرها عليها؛ لأنَّ معمول الحرف لا يتقدّم على الحرف(ابن عصفور، 1419ه، 1/ 373)، ولكنّه جوّز تقديم خبر (ليس) عليها قياسًا على جواز تقدّم خبرها على اسمها، إذ يقول: "فلمَّا وجدنا (ليس) قد جاز فيه ما امتنع في غيره من تقديم الخبر، كما جاز ذلك في الفعل، وجب أنْ يجوز تقديم خبرها عليها من حيث جاز تقديم خبرها على اسمها، فكما جاز (ليس قائمًا زيدٌ) بلا خلاف، كذلك جاز (قائمًا ليس زيدٌ)، كما جاز (قائمًا كنت) لما جاز (كان قائمًا زيدٌ)" (الفارسي، 1407ه، 280). ويبدو أنَّ ذلك هو الذي دعا الزنجاني إلى الحكم على موقف أبي علي الفارسي في هذه المسالة بالاضطراب، وذلك بقوله: "واضطرب كلام أبي علي فيه" (الزنجاني، 2020م، 1/ 469).

ثمَّ نسب الزنجاني إلى البصريين جواز تقديم خبر (ليس) عليها مستندين في ذلك إلى السماع، وذلك بقوله: "وجوّزه قدماء البصريين، واحتجّوا بقوله تعالى: "**وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ**"(سورة هود: 8)، قدّم معمول الخبر عليها؛ لأنّ (يومًا) معمول (مصروفًا)، وهو الخبر، وذلك دليل جواز تقديم الخبر لما ذكرنا"(الزنجاني، 2020م، 1/ 469). ووجهُ الدليل أنّه قدّم معمول خبر (ليس) عليها، وذلك أنَّ (يوم) معمول (مصروفًا) الذي هو خبر (ليس)، وأنَّ تقديم المعمول يُؤذِن بجواز تقديم العامل؛ لأنّه لا يجوز أنْ يقع المعمول حيث لا يقع العامل؛ لأنَّ رتبة العامل قبل المعمول(ابن يعيش، 2011م، 4/ 370).

وإذا ما رجعنا إلى مدونة إمام البصريين سيبويه فلا نجد له نصًّا صريحًا في جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وإنّما تحدّث عن (ليس) من حيث التصرف والجمود(سيبويه، 1988م، 1/ 46)، وعن شبهها بـ(ما) النافية(سيبويه، 1988م، 1/ 147). وقد أدّى هذا الغموض في موقف سيبويه من هذه المسألة إلى توقف بعض النحويين، كأبي حيان الأندلسي(أبو حيان، 1998م، 3/ 1172)، وابن هشام(ابن هشام، 1383ه، 133)، وابن عقيل (ابن عقيل، 1405ه، 1/ 262) عن نسبة هذا الرأي إليه، إذ يقول أبو البركات الأنباري: "وزعم بعضهم أنَّه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنَّه ليس له في ذلك نصّ"(الأنباري، 1961م، 1/ 147).

أمَّا الزجاج فإنَّ قوله: "يومَ يأتِيهِم: منصوب بـ(مصروف)، المعنى: ليس العذاب مصروفًا عنهم يومَ يأتيهم"(الزجاج، 1988م، 40/3) ، يوحي صراحة بجواز تقديم خبر (ليس) عليها.

في حين صرّح عدد من متأخري البصريين بجواز تقديم خبر (ليس) عليها، كالسيرافي(السيرافي، 2008م، 1/ 413) ، وأبي علي الفارسي(الفارسي، 1407ه، 280) ، وابن جنّي(ابن جنّي، د. ت، 1/ 189- 190) ، والزمخشري(الزمخشري، 1047ه، 2/ 381)، والعكبري(العكبري، د.ت، 690/2) ، وابن عصفور(ابن عصفور، 1419ه، 1/ 374).

وردَّ الزنجاني على النحويين المجوّزين تقديم خبر (ليس) عليها الذين استدلّوا على ذلك بقوله تعالى: **أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ**"(سورة هود: 8)، قائلًا: "وأجيب: بأنَّ (يومًا) يجوز أن يتعلّق بفعلٍ دلّ عليه (مصروفًا) كأنَّه قال: لا يصرف عنهم يوم يأتيهم. ويجوز أنْ يجعل فتحة (يوم) بنائية؛ لإضافته إلى غير متمكّن، ويكون في موضع رفع؛ لأنَّه مبتدأ، و(ليس مصروفًا) خبره، وفي (ليس) ضمير يعود على (اليوم)، وفي (يأتيهم) ضمير يعود على (العذاب)، فارتبط الكلام بأوّل الآية"(الزنجاني، 2020م، 1/ 469). ويُفهم من نصّ الزنجاني أنَّه لا حجّة لهم فيه؛ لأنَّ ثمّة وجوهًا أخرى- ذكر الزنجاني وجهين منها من أصل أربعة أوجه- لتخريج وجه النصب في كلمة (يوم) من الآية الكريمة التي احتجّوا بها، وهي كما يأتي:

1- أنْ يكون العامل فيه محذوفًا دلَّ عليه الكلام، والتقدير: (لا يُصْرَفُ عنهم العذابُ يومَ يأتيهم)، وأنَّ اسم (ليس) مضمر فيها، أي: ليس العذابُ مصروفًا(العكبري، د.ت، 690/2). وقيل: إنَّ (يومًا) منصوب بفعل مضمر؛ لأنَّ قبله (ما يَحْبِسُه)، فـ(يوم يأتيهم) جواب، كأنّه قيل: يعرفون يوم

يأتيهم، وأنَّ جملة(ليس مصروفًا) جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة(ابن مالك، 1990م، 1/ 354).

2- أنْ يكون (يومَ) في الآية الكريمة غير متعلّق بـ(مصروفًا) كما قالوا، وإنّما هو في موضع رفع (مبتدأ)، وبُني على الفتح لإضافته إلى جملة (يأتيهم)، و(ليس مصروفًا) خبره(الأنباري، 1961م، 1/ 147)، كما في قراءة قوله تعالى: **"قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ"**(سورة المائدة: 119)، (يومَ) بفتح الميم(ابن مجاهد، 1400هـ، 250).

3- لو سلّمنا أنَّ الظرف (يومَ) متعلق بـ(مصروفًا)، فليس في ذلك دليل على جواز تقديم خبر(ليس) عليها؛ لأن جواز تقدّم المعمول لا ينهض دليلًا على جواز تقدّم العامل، وأيضًا فإنَّ الظرف والجار والمجرور يُتوسَّع فيهما ما لا يُتوسَّع في غيرهما، ويقعان حيث لا يقع العامل فيهما(أبو حيان، 1420م، 6/ 127).

4- إنَّ القول بأنَّ تقديم المعمول يُؤْذن بتقديم العامل؛ لأنَّه إذا تقدَّم الفرع فأولى أنْ يتقدَّم الأصل، غير ملزم؛ لأنَّ هناك مواضع في العربية يتقدّم فيها المعمولُ ولا يتقدّم فيها العامل، ومن ذلك قوله تعالى:**"فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ"**(سورة الضحى: 9- 10)، فـ(اليتيم) منصوب بـ(تقهر)، و(السائل) منصوب بـ(تنهر)، وقد تقدَّما على (لا) الناهية، ولا يتقدَّمُ العاملُ فيهما- وهو الفعل المجزوم- على (لا) الناهية(السمين الحلبي، د.ت، 292/6). إذ إنَّ المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: (أمّا زيدًا فاضرب)، و(عمرًا لاتُهِنْ)، و(حقَّكَ لن أُضَيِّعَ)، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد (أمّا) تقديم الفعل، ولا من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على (لا) الناهية و(لن) تقديمهما عليهما، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر (ليس)، تقديم خبرها عليها(ابن مالك، 1990م، 1/ 354).

ويبدو من ظاهر قول الزنجاني: "وأمّا (ليس) فلم يرد خبرها مقدّمًا عليها"(الزنجاني، 2020م، 1/ 468)، ومن ردّه على رأي البصريين المجيزين تقديم خبر (ليس) عليها، أنّه كان موافقًا للكوفيين ومن تبعهم من البصريين في عدم جواز تقديم خبرها عليها. وقد أخذ بهذا الرأي عدد من النحويين كأبي البركات الأنباري (الأنباري، 1961م، 1/ 149)، وابن مالك(ابن مالك، 1990م، 1/ 348)، وأبي حيان الأندلسي(أبو حيان، 1420م، 6/ 127) ، وابن هشام(ابن هشام، 1383هـ، 133)، والشيخ خالد الأزهري(ت905هـ) (الأزهري، 2000م، 1/ 245)، والسيوطي(السيوطي، د.ت، 429/1). وتبعهم في ذلك عباس حسن، إذ يرى أنَّ الاقتصار على منع تقديم خبر (ليس) عليها أولى، وذلك بقوله: "وأمّا (ليس) فتنطبق عليها جميع الأحوال والأحكام السابقة أيضًا إلّا حالة واحدة وقع فيها الخلاف بين النحاة، وهي الحالة التي يتقدّم فيها الخبر عليها، ففريق منع، وفريق أجاز، والاقتصار على المنع أولى"(حسن، د.ت، 574/1- 575).

وبناءً على ما ذُكر يتبيّن أنَّ الزنجاني اعتنق مذهب الكوفيين في عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها، ولا نرى غضاضة عليه في اعتناق هذا المذهب، بل لعلّه هو الراجح، ولاسيّما بعد الوقوف على قول أبي حيان الأندلسي: "وقد تَتبَّعتُ جُملةً من دواوين العرب فلم أظفر بتقدّم خبر (ليس) عليها، ولا بمعموله، إلّا ما دلَّ عليه ظاهر هذه الآية، وقول الشاعر:

فيأبى فما يزدادُ إلَّا لجاجةً وكنتُ أبيًّا في الخَفا لستُ أُقْدِمُ"(أبو حيان، 1420م، 6/ 127).

خامسًا: مجيء الحال من النكرة

اختلف النحويون في مجيء صاحب الحال نكرة من دون مسوّغ له، إذ قيل: "إنَّ الحال من النكرة ضعيف جدًا" (ابن بابشاذ، 1977م، 2/ 400)، وقيل: "تنكير ذي الحال لقبيح"(الزمخشري، 1993م، 91) ، وقيل: "لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة"(ابن مالك، 1990م، 2/ 331)، أمَّا الزنجاني فيقول في مختصره: "ولابُدَّ من تعريف صاحبها"(الزنجاني، 2020م، 2/ 830)، ثم يعلّق عليه قائلًا: ((لأنّها لو كان نكرة لكان كون الحال صفة متعينًا، كقولك: جاءني رجل راكب؛ لأنَّ المعنى في الرفع والنصب واحد، إذ كلّ واحد منهما يدلّ على اتصافه بالركوب حال المجيء، بخلاف صفة المعرفة وحالها، وفي الرفع موافقة في الإعراب، وكان معينًا، ويجوز النصب على قبحٍ""(الزنجاني، 2020م، 2/ 830). ونلحظ في قول الزنجاني أمرين: أحدهما: أنَّ الزنجاني يعلّل مجيء صاحب الحال معرفة لإزالة اللبس بين الصفة والحال. والآخر: أنَّه يجوّز مجيء صاحب الحال نكرة بلا مسوّغ، ولكن على قبحٍ. وهذا ما نُلفيه عند ابن يعيش، إذ يقول: "وتنكير ذي الحال قبيحٌ. وهو جائزٌ مع قُبحه، لو قلت: (جاء رجلٌ ضاحكًا) لقبُح مع جوازه، وجعلُه وصفًا لما قبله هو الوجه"(ابن يعيش، 2011م، 2/ 20).

في حين ورد عن الخليل وسيبويه أنّهما جوّزا مجيء الحال من النكرة من غير مسوّغ من هذه المسوغات المذكورة آنفًا، إذ يقول سيبويه: "وقد يجوز نصبُه على نصب: (هذا رجلٌ منطلقًا)، وهو قول عيسى. وزعم الخليل أنَّ هذا جائز، ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله (حالًا)، ولم يجعله (وصفًا).ومثل ذلك: (مررتُ برجل قائمًا)، إذا جعلتَ الممرورَ به في حال قيامٍ. وقد يجوز على هذا: (فيها رجلٌ قائمًا)، وهو قول الخليل- رحمه الله-. ومثل ذلك: (عليه مئةٌ بيضًا)؛ والرفعُ الوجهُ. و(عليه مئةٌ عينًا)، والرفعُ الوجه" (سيبويه، 1988م،112/2).

ويرى المُبرّد أنَّ سيبويه كان متناقضًا في رأيه هذا، فردَّ عليه قائلًا: "زعم أنّه يقول: (هذا قائمًا رجلٌ)، فينصب (قائمًا) على الحال؛ لأنَّه لا يجوز أنْ يجعل (رجلًا) صفة لـ(قائم)، فينصب على جواز: (هذا رجلٌ قائمًا)، إلَّا أنّه الوجه لما قدّمه، وكذلك (فيها قائمًا رجلٌ)، وصدق هذا القياس، ولكنّه أجاز مع هذا أنْ تقول: (هو قائمًا رجلٌ)، وهذا محال، وقد ناقض فيه، لأنّه لا يجوز (هو رجلٌ قائمًا)، وهو يردّ هذا وجميع الناس"(ابن ولّاد، 1416هـ،134-

135). ويبدو أنَّ هذه المسالة من المسائل التي رجع عنها المبرّد؛ لأنّه منع في هذه المسألة مجيء الحال من النكرة بلا مسوّغ، في حين أجاز ذلك في كتابه (المقتضب)، وذلك في قوله: "...قَوْلك (مررت برجل ظريف)، فوجه هذا الخفض؛ لأنَّك جعلته (وصفًا) لما قبله كما أجريت نعت المعرفة عليها، وإنْ نصبت على الحال جازَ"(المقتضب، د.ت،286/4).

ويقرُّ عباس حسن أنَّ مجيء صاحب الحال نكرة بلا مسوّغ قد ورد في شواهد مسموعة مقبولة عن فصحاء العرب، ولكنّه يدعو في الوقت نفسه إلى الابتعاد عنها قدر المستطاع، والاقتصار على الأكثر استعمالًا في المأثور الفصيح(حسن، د.ت،403/2).

أمَّا الدكتور فاضل السامرائي فيرى أنَّ تلك المسوغات التي نصّ عليها القدماء لجواز تنكير صاحب الحال فيها نظر، إذ يرى أنَّ المسوّغ في ذلك كلّه هو (المعنى)، مبينًا أنَّ الحال لها معنى، والصفة لها معنى آخر، فقولك: (أقبل رجلٌ حافظٌ)، معناه: متصف بالحفظ، كما تقول: (أقبل رجلٌ مقرئٌ)، أي: متصف بالإقراء، ولكن إذا قلت: (أقبل حافظًا رجلٌ)، كان المعنى أنّه حافظ في إقباله هذا. وتقول: (في الدار رجلٌ مقرئٌ)، أي: متصف بالإقراء، وليس معناه: أنَّه يقوم الآن بالإقراء، فإن قلت: (في الدار مقرئًا رجلٌ) تعيّن أنَّه يقوم بالإقراء حال كونه في الدار، ولا تقوله إلّا إذا كان يقوم بالإقراء. وتقول: (أقبل طالبٌ مهملٌ)، أي: متصف بالإهمال، كما تقول: (هذا طالبٌ مهملٌ)، فإنْ قلت: (أقبل مهملًا طالبٌ)، كان المعنى أنَّه مهمل في إقباله هذا، وليس ذلك سمته العام. وكذلك بالنسبة للمسوغات الأخرى(السامرائي، 2007م،2/ 291- 292). ثم يخلُص إلى القول: "ونحن نرى أنَّ لا داعي لهذه المسوغات، وإنّما المسوغ المعنى، فمعنى الحال غير معنى الصفة، فإنْ أردت الحالية نصبت، وإنْ أردت الصفة اتبعت"(السامرائي، 2007م،2/ 291- 292). ثم يذكر الدكتور فاضل السامرائي أنّه يوافق الخليل وسيبويه في تجويزهما مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ من هذه المسوغات، إذ يرى أنَّ المعنى هو المسوغ، غير أنّه لا يوافق سيبويه في قوله: "والرفع الوجه"؛ لأنه يكون عند ذاك صفة، والحال في المعنى غير الصفة- كما أوضحنا آنفًا-. فإن قلتَ: إنَّ هذا يتضح في المرفوع والمجرور، ولا يتضح في المنصوب، فإنَّه يتبيّن النعت من الحال في قولك: (أقبل طالبٌ مقصرٌ)، و (أقبل طالبٌ مقصرًا)، ولكن كيف يتبيّن ذلك في النصب؟ كيف نُميّز الحال من النعت في نحو قولك: (رأيتُ طالبًا مقصّرًا)؟ فوجود المسوّغ ضروري لمعرفة الحال من النعت. فهذا كلام مردود؛ لأنّنا لا نستطيع أيضًا أنْ نُميز الحال من النعت إذا كان صاحب الحال منصوبًا مع وجود المسوغ، كيف نُميّز بين الحال والصفة في قولنا: (ما رأيتُ طالبًا مقصّرًا) و (هل رأيتَ طالبًا مقصّرًا) و (رأيتُ طالبَ علمٍ مقصّرًا). ففي هذه الجمل الثلاث مسوغات: النفي، والاستفهام، والإضافة، أفكلمة (مقصّر) هنا نعت أم هي حال؟ هل فرّق المسوغ بين الحال والنعت؟ إنَّ وجود المسوّغ وعدمه سواء، إذ إنَّ قولك: (رأيتُ طالبًا مقصرًا)، و (ما رأيتُ طالبًا مقصّرًا) سواء في الإبهام، فهي مع وجود المسوغ يمكن أنْ تُعرب حالًا، كما تعرب نعتًا. إنَّ هذه الجملة من الجمل الاحتمالية، فتقول: إنَّ هذه الكلمة تحتمل الحالية، وعليه يكون معناه كذا، وتحتمل النعت وعليه يكون معناها كذا. أمَّا تقديم الحال على صاحبها النكرة فيرى أنَّه ليس لتسويغ الحالية، وإنَّما هو لغرض من أغراض التقديم، وهو الاهتمام، فإنّك تقول: (جاءني طالبٌ مقصّرًا) فإنْ اهتممت بالحال قلت: (جاءني مقصّرًا طالبٌ) كما هو معلوم من أغراض التقديم(السامرائي، 2007م،2/ 293- 294).

ويبدو لنا أنَّ رأي الدكتور فاضل السامرائي هو الرأي الراجح في هذه المسألة، ولعلَّ مما يعضده قول الفخر الرازي(ت606ه) في قوله تعالى:"**وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا**"(سورة الأنبياء: 31): "فإنْ قُلْتَ في (الفِجاج) معنى الوصف، فما لها قُدِّمَتْ على (السُّبُل)، ولَمْ تُؤخَّرْ كما في قوله تعالى: "**لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا**"(سورة نوح: 20)، قُلتُ: لمْ تُقدَّم وهي صفة، ولكنَّها جُعِلَتْ (حالًا)... والفرق من جهة المعنى أنَّ قوله: "**سُبُلًا فِجَاجًا**"، إعْلامٌ بأنَّه سبحانه جَعَلَ فيها طُرُقًا واسعةً. وأمَّا قوله: "**فِجَاجًا سُبُلًا**"، فهو إعْلامٌ بأنَّه سُبحانَهُ حين خَلَقَها جَعَلَها على تلك الصّفة، فهذه الآية بيانٌ لِمَا أُبهِم في الآية الأولى"(الفخر الرازي،1420م، 139/22). وكذلك الحال في قول الشاعر (عَزّة،1391ه،506):

لِمَيّةَ مُوحِشًا طَلَلُ يلوحُ كأنَّهُ خِلَلُ

فالشاعر لم يُرد معنى النعت في البيت، إنَّما أراد معنى الحال؛ ليخبرنا بأنَّ منزل ميَّة قد أصبح حاله موحشًا، لأنَّه يخلو منها، بعد رحيلها عنه ولم تعد إليه.

الخاتمة

يمكن بيان أهم النتائج التي توصل إليها البحث على النحو الآتي:

1- تعامل الزنجاني مع المادة النحوية التي شرحها تعامل الأستاذ الحاذق الذي يهدف إلى تقريب الكتاب الذي يشرحه، وتسهيل مادته لطلاب العلم الذين يرغبون فيها، إذ لم يسلك في شرحه لمختصره (الهادي) مسلك مَن يشرح الكتاب كلّه، إنّما كان يختار منه ما يحتاج إلى توضيح أو تعليل أو مناقشة، بيدَ أنّه وقع في بعض المواضع في تعارض خلاف مقصده الذي وعد بأن يكون شرحه تعليميًا ميسرًا، إذ كان في أثناء عرض المسائل النحوية يحيل بعضها إلى دائرة الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، ولا ريب أنَّ الغوص في دائرة الخلاف النحوي يبعده عن المنهج التعليمي الذي اختطه لكتابه.

2- على الرغم من أنَّ الزنجاني كان يميل إلى ذكر تعدد الآراء في المسائل النحوية التي تناولها فإنَّه لم يستوفِ الأوجه جميعها التي احتملتها بعض المسائل، وقد أشرنا إليها واستدركناها عليه، على أننا نرى أنَّه لم يكن يفعل ذلك عن قصد.

3- كان لنظرية العامل النحوي دور بارز ومهم تبنّاه الزنجانيّ في أغلب مدونته النحوية، إذ كان يرجح رأيًا نحويًّا على آخر مستمدًا ذلك من فاعلية العامل النحوي وقوَّته.

4- كان الزنجاني يصرّح بتبنّي الآراء النحوية البصرية فيقول: قال أصحابنا، بيدَ أنَّ بصرية الزنجاني لم تمنعه من مخالفتهم في بعض المسائل وفاقًا للكوفيين أو اجتهاده؛ لذا يمكن القول بأنَّ الزنجاني كان كغيره من العلماء المتأخرين الذين ينتخبون لأنفسهم من آراء البصريين والكوفيين ما يرونه راجحًا، من غير التقيد بمذهب نحوي واحد، ومع أنّه من الذين مزجوا بين المذهبين إلّا أنّه كان أكثر ميلًا إلى مذهب البصريين في استعمال مصطلحاتهم، وفي اختياراته النحويّة.

المصادر والمراجع

ابن السرّاج، م (1988م)، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط3، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن الفوطي، ع(1416ه)، مجمع الآداب في معجم الألقاب، تحقيق: محمد الكاظم، ط1، إيران، وزارة الثقافة والإرشاد.

ابن بابشاذ، ط(1977م)، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط1، الكويت، المطبعة العصرية.

ابن جنّي، ع(د. ت)، الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار، د. ط، بيروت، عالم الكتب.

ابن عصفور، ع(1419ه)، شرح جمل الزجاجي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن عقيل، ع(1405ه)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط1، جدّة- السعودية، دار المدني.

ابن مالك، م(1990م)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط1، مصر، مطبعة هجر.

ابن مجاهد، أ(1400ه)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، مصر، دار المعارف.

ابن هشام، ع(1383م)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، مصر، الناشر: القاهرة.

ابن هشام، ع(د. ت)، أوضح المسالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دمشق، دار الفكر.

ابن ولّاد، أ(1416ه)، الانتصار لسيبويه على المبرّد، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن يعيش، ي(2001م)، شرح المفصل، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

أبو حيان، م (1420ه)، البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر.

أبو حيان، م(د.ت)، التذييل والتكميل، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، دمشق، دار القلم.

أبو حيان، م، (1998م)، ارتشاف الضرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي.

أبو داود، س(د. ت)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د. ط، بيروت، المكتبة العصرية.

أبو عبيدة، م(1381ه)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي.

الأخفش، س(1990م)، معانى القرآن، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي.

الأزهري، خ(2000م)، شرح التصريح على التوضيح، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

الأنباري، ع(1961م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، القاهرة، مطبعة السعادة.

حاجي خليفة، م(1941م)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بغداد، مكتبة المثنى.

حسن، ع(د.ت)، النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف.

الحمد، الزغبي، ع، ي(1993م)، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، ط2، الأردن، دار الأمل.

الزجّاج، إ (1988م)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، بيروت، عالم الكتب.

الزمخشري، م(1407ه)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، بيروت، دار الكتاب العربي.

الزمخشري، م(1993م)، المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط1، بيروت، مكتبة الهلال.

الزنجاني، ع(2020م)، الكافي في شرح الهادي، تحقيق: د. محمود بن يوسف فجّال، ط1، عمّان، دار النور المبين.

السامرائي، ف(2007م)، معاني النحو، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

السمين الحلبي، أ(د. ت)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، د. ط، دمشق، دار القلم.

سيبويه، ع(1988م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي.

السيرافي، ح(2008م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

السيوطي، ع(د.ت)، همع الهوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية.

عَزّة، ك(1391ه)، ديوان كُثيّر عَزّة، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، د. ط، بيروت، دار الثقافة.

العكبري، ع(1995م)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النهان، ط1، دمشق، دار الفكر.
العكبري، ع(2011م)، التبيين عن مذاهب النحويين، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط1، بيروت، الدار اللبنانية.
العكبري، ع(د. ت)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق : علي محمد البجاوي، د. ط، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
الفارسي، ح(1407هـ)، المسائل الحلبيات، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، دمشق، دار القلم.
الفارسي، ح(1969م)، الإيضاح العضدي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط1، السعودية، كلية الآداب- جامعة الرياض.
الفخر الرازي، م(1420هـ)، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، ط3، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
الفرّاء، ي(د.ت)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، مصر، الدار المصرية.
كحالة، ع(د.ت)، معجم المؤلفين، لبنان، دار إحياء التراث العربي.
المُبرّد، م(د.ت)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتب.
مخيمر، ف(1989م)، قطوف من القرآن الكريم وأساليب العرب، ط1، مصر، مطبعة الحسين الإسلامية.
النحّاس، أ(1421هـ)، إعراب القرآن، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
اليشكري، س(1972م)، ديوان بن أبي كاهل سُويد اليَشْكُري، تحقيق: شاكر العاشور، ط1، العراق، دار الطباعة الحديثة.

References

Ibn al-Sarraj, M. (1988). *Fundamentals of Grammar*. (3rd ed.). Beirut: Al-Resala Foundation.
Ibn al-Futi, A. (1996). *Majma' al-Adab fi Dictionary of Titles*. (1st ed.). Iran: Ministry of Culture and Guidance.
Ibn Babshaz, E. (1977). *Explanation of the Introduction to Accounts*. (1st ed.). Kuwait: Al-Asriya Press.
Ibn Jinni, A. (n.d). *Characteristics*. Beirut: World of Books.
Ibn Asfour, P. (1999). *Explanation of Jamal Al-Zajjaji*. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
Ibn Aqeel, P. (1985). *Al-Mu'assad Ta'isl al-Ta'isil al-Ta'is*. (1st ed.). Jeddah, Saudi Arabia: Dar Al-Madani.
Ibn Malik, M. (1990). *Explanation of Interest Facilitation*. (1st ed.). Egypt: Hajar Press.
Ibn Mujahid, A. (1979). *The Seven in the Readings*. (2nd ed.). Egypt: Dar Al-Maaref.
Ibn Hisham, P. (1963). *Explanation of Qatar al-Nada and Bel al-Sada*. (11th ed.). Egypt, publisher: Cairo.
Ibn Hisham, A. (n.d.). *The Clearest Paths*. Damascus: Dar Al-Fikr.
Ibn Welad, A. (1996). *The Victory of Sibawayh over Al-Mubarrad*. (1st ed.). Beirut: Al-Resala Foundation.
Ibn Yaish, Y. (2001). *Sharh al-Mufassal*. (1st ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
Abu Hayyan, M. (1999). *Al-Bahr Al-Muhit*. Beirut: Dar Al-Fikr.
Abu Hayyan, M. (n.d.). *Appendix and Supplementation*. (1st ed.). Damascus: Dar Al-Qalam.
Abu Hayyan, M. (1998). *The Resorption of Multiplication*. (1st ed.). Cairo: Al-Khanji Library.
Abu Ubaida, M. (1961). *Metaphor of the Qur'an*. Cairo: Al-Khanji Library.
Al-Akhfash, S. (1990). *Meanings of the Qur'an*. (1st ed.). Cairo: Al-Khanji Library.
Al-Azhari, H. (2000). *Explanation of the Declaration on the Clarification*. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
Al-Anbari, A. (1961). *Fairness in Disputed Matters*. (4th ed.). Cairo: Al-Saada Press.
Haji Khalifa, M. (1941). *Revealing Suspicions About the Names of Books and Arts*. Baghdad: Al-Muthanna Library.
Hassan, A. (n.d). *Al-Nahhu Al-Wafi*. Cairo: Dar Al-Maaref.
Al-Hamad, A. (1993). *Al-Mu'jam Al-Wafi fi Tools of Arabic Grammar*. (2nd ed.). Jordan: Dar Al-Amal.
Al-Zajjaj, E. (1988). *Meanings of the Qur'an and its Parsing*. (1st ed.). Beirut: Alam al-Kutub.
Al-Zamakhshari, M. (1987). *Al-Kashshaf fi Haqiqat Ghumayyad al-Tanzeel*. (3rd ed.). Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi.
Al-Zamakhshari, M. (1993). *Al-Mufassal fi Sanaat al-Arab*. (1st ed.). Beirut: Al-Hilal Library.
Al-Zanjani, A. (2020). *Al-Kafi fi Sharh Al-Hadi*i. (1st ed.). Amman: Dar Al-Nour Al-Mubin.
Al-Samarrai, F. (2007). *Meanings of Grammar*. (1st ed.). Beirut: Arab Heritage Revival House.
Al-Sameen Al-Halabi, A. (n.d.). *Al-Durr Al-Masun fi Ulum Al-Kitab Al-Maknoon*. Damascus: Dar Al-Qalam.
Sibawayh, A. (1988). *Al-Kitab*. (3rd ed.). Cairo: Al-Khanji Library.

Al-Sirafi, H. (2008). *Explanation of the Book of Sibawayh*. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Suyuti, A. (n.d). *Ham'a al-Hawa'i'*. Egypt: Al-Tawfiqiyah Library.

Azza, K. (1971). *The collection of Kathir Azza*. Beirut: House of Culture.

Al-Akbari, A. (1995). Al-Lubab fi Illāl al-Sāla wa al-Fārāb. (1st ed.). Damascus: Dar al-Fikr.

Al-Akbari, A. (2011). *Al-Tabyin from the Doctrines of Grammarians*. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Lubnanese.

Al-Akbari, A. (n.d). *Al-Tibyan in the Parsing of the Qur'an*,.Issa Al-Babi Al-Halabi and Partners.

Al-Farsi, H. (1987). *Al-Mas'a'il Al-Halabiyyat*. (1st ed.). Damascus: Dar Al-Qalam.

Al-Farsi, H. (1969). *Al-Idhah Al-Adidi*. (1st ed.). Saudi Arabia: College of Arts, University of Riyadh.

Al-Fakhr Al-Razi, A. (1999). *Al-Tafsir Al-Kabir (Keys to the Unseen)*. (3rd ed.). Beirut: Dar Ihya Al-Tarath Al-Arabi.

Al-Farra', D. (n.d). *Meanings of the Qur'an*. (1st ed.). Egypt: Al-Dar Al-Misria.

Kahhala, A. (n.d). *Dictionary of Authors*. Lebanon: Arab Heritage Revival House.

Al-Mubarrad, M. (n.d). *Al-Muqtasib*. Beirut: Alam al-Kutub.

Mukhaymar, F. (1989). *Qatuf min al-Qur'an wa wal-Arab methods*. (1st ed.). Egypt: Al-Hussein Islamic Press.

Al-Nahhas, A. (2000). *The Parsing of the Qur'an*. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Yashkari, S. (1972). *Diwan Ibn Abi Kahil Suwayd Al-Yashkari*. (1st ed.). Iraq: Modern Printing House.